العامل والمعمول في النحو العربي التقليدي: دراسة نقدية

الباحثة غدير عماد

الأستاذ المساعد الدكتور ظافر كاظم

قسم اللغة العربية / كلية التربية للبنات / جامعة البصرة

المستخلص

تأخذ (نظرية العامل) كما تسمى حديثا مساحة واسعة من عناية الدارسين اللغويين المحدثين، وكثيرا ما تعاد مناقشتها لأسباب عدة قد ترتبط بالتأثر بالمناهج الغربية الحديثة، أو لأسباب تتعلق بتجديد النحو أو تيسيره، أو لأسباب تتعلق بمناقشة منهج القدماء النحوي ومدى جدوى هذا المنهج حديثا، أو غير ذلك من الأسباب الأخرى. يناقش هذا البحث أبرز ما يتعلق (بالعمل النحوي) في النحو العربي التقليدي، مبينا موقف القدماء، وأوجه اختلافهم، وأبرز أسباب هذا الخلاف. مع إشارة لأبرز آراء المحدثين

كلمات مفتاحية: النحو، العامل، الإعراب .

تاريخ الاستلام: ٢٠٢٣/١١/ ١٢ **تاريخ القبول:** ٢٠٢٤/٠١/١٠

The Subject and Object in Traditional Arabic Grammar: A Critical Study

Res. Ghadeer Imad
Asst. Prof. Dr. Dhafer Kazem
Department of Arabic Language / College of Education for Girls / University of Basrah

Abstract

The theory of "al-Aamal" (the active element), as it is currently termed, garners considerable attention from modern linguistic scholars. It is often revisited and debated for various reasons, which may be linked to influences from modern Western methodologies, efforts towards grammar renewal or simplification, revisiting and assessing the efficacy of traditional grammatical methods, or other related factors.

This study examines key aspects related to "al-Aamal" in traditional Arabic grammar, elucidating the viewpoints of ancient scholars, highlighting their divergences, and exploring the primary reasons behind these differences. Additionally,

Keywords: grammar, al-Aamal (the active element), syntactic analysis.

Received:12/11/2023 **Accepted:10 /01/2024**

المقدمة

تأخذ نظرية العامل – كما تسمى حديثاً – مساحة كبيرة من اهتمام الدارسين المحدثين، وذلك لأسباب عدة لبعضها علاقة بتجديد النحو أو تيسيره، ولبعضها الآخر أسباب ترتبط بالتأثر بالمناهج الحديثة الغربية وطرق دراستها، وأحياناً يكون ذلك نتيجة للتأثر بأحد الدارسين القدماء، أو التأثر بالمحدثين منهم، ولا سيما من عرف عنه انتقاد مبدأ (العمل النحوي) القديم الذي بني عليه النحو العربي، وربما كان للتأثر بالثقافة الغربية دوره الذي لا ينكر أيضاً، إذ انتقد بعض من تأثر بالحضارة الغربية كل ما له علاقة بالفصحى ،وكانت نظرية العامل أحد مسوغات هذا الانتقاد، لاعتقادهم خطأ أنّ الحداثة ومواكبة روح العصر تقتضي التخلص من كل ما هو قديم، وان كان ذلك لأسباب غير لغوية تفرض على اللغة قسًرا، وحتى لو كان مبنياً على فهم خاطئ أو مشوه للمناهج اللغوية الغربية الحديثة، وفي أغلب الأحيان كانت انتقادات النحويين القدماء هي الأساس، أو الحجة الأولى التي ينطلق منها كل من له موقف من النحو العربي القديم، وربما كانت اللهجات الحديثة هي البديل المناسب لبعضهم، من دون أدنى التفات إلى حجم العيوب والمشكلات التي يمكن أن يسببها هذا الاختيار، والتي يفوق كثير منها ما كان حجة لانتقاد اللغة الفصحى والنحو القديم هذا إن وجد ما يستدعي النقد فعلاً - وكل ذلك يستدعي الوقوف - على الأقل – على أبرز هذه المواقف، التي كان بعضها أساساً بنى عليه الدارسون المحدثون أفكارهم فيما يخص موقفهم من قضية العامل وما يتعلق بها .

وقد أخذ موضوع العامل والمعمول في النحو العربي التقليدي، وكذلك ما يرتبط به من قضايا لها علاقة بالقياس والعلل النحوية، وموقف النحاة القدماء منها؛ مساحةً واسعةً مما ناقشه المحدثون، وكثيرا ما تطرقوا لها في معرض احتجاجهم على النحويين القدماء أو دعاة النحو التقليديّ من المحدثين، وكذلك عندما يتعلق الأمر برؤى التجديد والدعوة إلى الخروج عن التصورات السائدة والنمط المألوف في الفكر اللغوي العربي. موقف النحويين القدماء من العمل النحوي

أولاً: مفهوم العامل النحوي وتعريفه

(العامل) لغةً اسم فاعلٍ للفعل (عمِلَ)العينُ والميمُ واللامُ أصل واحد صحيح، وهو بناء على ما ورد في المعجمات العربية عام في كل فعلٍ يُفعل، يُقالُ: أعملَ فلانٌ ذهنه في كذا وكذا، إذا دبَّره بفهمه، وعمِلَ فلانٌ العملَ يعمَله عمَلاً فهو عامل [١] ومن اللغويين والنحويين من يُفرق بين العمل والفعل كما هو الحال مع (عبد القاهر الجرجاني ت ٤٧١هـ) في عوامله المائة، إذ يرى أنَّ (العامل) من يعمل على الدوام وان قلَّ، و(الفاعل) أعمُّ منه [٢]. ، وكذلك فعل أبو هلال العسكريّ في الفروق اللغوية، إذ ذكر " أنَّ العمل إيجاد الأثر في الشيء، يُقالُ: فلانٌ يعمل الطين خَزَفاً، ويعملُ الخو صَ زنبيلاً، والأديمَ سقاءً، ولا يُقالُ يفعل ذلك؛ لأنَّ فعل ذلك الشيء هو إيجاده على ما ذكرنا، وقال الله تعالى: ((وَاللهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ)) [٣] ، أي: خَلقكُم وخلق ما تثرون فيه بنحتكم إيّاه أو صوغكم له " [٤].

وبناءً على هذا يكونُ اختيار النحاة القدماء لمصطلح (العامل) للدلالة على ما يتصفُ بالعمل دائماً، و(الفاعل) للمسند إليه اختياراً دقيقاً منسجماً مع مقتضيات الاستعمال العربيّ الفصيح.

أمَّا اصطلاحاً: فهناك تعريفات عدة لـ (العامل النحويّ) في التراث العربيّ كلُّها ترتبط بمصطلحٍ نحوي آخرَ على نحوٍ مباشرٍ هو (الإعراب) المرتبطُ بدوره بتغيير حركات أواخر الكلِم. ومن هذه التعريفات تعريفُ (أبي الحسن الرمانيّ ٣٨٤هـ) الذي يرى فيه أنَّ عاملَ الإعراب " هو الموجبُ لتغيير في الكلمة على طريق المعاقبة لاختلاف المعنى" [٥] وتعريف (ابن جني ت٣٩١هـ) له في الخصائص بأنه: " الإبانة عن المعاني بالألفاظ " [٦]. وتعريفُ (ابن الحاجب ٦٤٦هـ) الذي يرى فيه أنَّ العامل " ما به يتقومُ المعنى المُقتضى " [٧]. وما به يتقوم المعنى المقتضى ليس سوى الاعراب، بدليل توضيح (الشريف الرضي ت ٦٨٦هـ) لكلام ابن الحاجب بأنَّه يعني بـ (التقويم) نحوًا من قيام العرض بالجوهر المقتضي للإعراب الفاعلية والمفعولية والإضافة ... إلخ [٨].أمّا (الشريف الجرجانيّ ت ٨١٦ هـ) فيقرن العامل على نحو صريح بالإعراب ويعرفه بأنَّه: " ما أوجبَ كون آخر الكلمة على وجهٍ مخصوص من الإعراب " [٩] .وعلى هذا المبدأ سارَ جلُّ القدماء، وسار على نهجهم من بعدُ أغلبُ المحدثين مثل الدكتور عباس حسن الذي أعاد صياغة المفهوم السابق على نحوٍ أكثر وضوحاً معرفاً العامل بقوله: " هو ما يدخل على الكلمة فيؤثر في آخرها بالرفع أو النصب أو الجر أو الجزم، كالفعل؛ فإنَّه يؤثر في آخر الفاعل فيجعله مرفوعاً، وفي آخر المفعول فيجعله منصوباً، وكالجازم فإنَّه يؤثر في آخر المضارع فيجعله مجزوماً، وكحرف الجر فإنَّه يؤثر في آخر الاسم فيجعله مجروراً، وهكذا "[١٠] .ومن خلال التعريفات السابقة يمكن أن ندرك بوضوح أنَّ العملَ في النحو العربي معنًى قبل أن يكونَ علاماتِ إعراب، وهو ما يؤكده الدارسون المحدثون مثل الدكتور محمد عبد الفتاح الذي يستشهد على ذلك بعبارة الرضي الإستراباذي: " ثم اعلم أنَّ محدث هذه المعاني في كل اسم هو المتكلم، وكذا محدث علاماتها، لكن نسب إحداث هذه العلامات إلى اللفظ الذي بواسطته قامت هذه المعاني بالاسم فسمي عاملا؛ لكونه كالسبب للعلامة، كما أنَّه السبب للمعنى المعلم، فقيل العامل في الفاعل هو الفعل؛ لأنَّه به صار أحدَ جزأي الكلام " [١١]. ولا يختلف كلام الرضي السابق عن ما صرح به قبله بأكثر من قرنين أحد أبرز اللغويين القدماء وهو (ابن جني ت ٣٩١هـ) الذي جاء في كتابه الخصائص: " وانَّما قال النحويون:عامل لفظيّ وعامل معنويّ ليروك أنَّ بعض العمل يأتي مسبباً عن لفظ يصحبه، كمررت بزيدٍ وليتَ عمراً قائم، وبعضه يأتي عارياً من مصاحبة لفظ يتعلق به كرفع المبتدأ بالابتداء، ورفع الفعل لوقوعه موقع الاسم، هذا ظاهر الأمر وعليه صفحة القول. فأمَّا في الحقيقة ومحصول الحديث، فالعمل من الرفع والنصب والجر والجزم إنَّما هو للمتكلم نفسه، لا لشيء غيره. وانَّما قالوا: لفظي ومعنوي لمَّا ظهرت آثار فعل المتكلم بمضامَّة اللفظ للفظ،أو باشتمال المعنى على اللفظ، وهذا واضح " [١٢]. وليس هناك دليل أوضح على علاقة المعنى المباشرة بالعامل والإعراب من تصريح (عبد القاهر الجرجاني ت٤٧١هـ) في دلائل الإعجاز بأنَّ (الإعراب فرع للمعنى) وهو يشرح معاني النحو[١٣]، ومن انتقاد (ابن هشام الأنصاري ت ٧٦١هـ) في كتابه (مغني اللبيب) للمعرب المبتدئ الذي يراعي ظاهر الصناعة ولا يراعي المعنى، مؤكداً أنَّ أول ما يجب على المعرب هو معرفة معنى ما يعربه مفردًا أو مركبًا [١٤].

ثانيّاً: العامل والطابع التعليمي للنحو العربي :وقد ارتبطت فكرة العامل بالنحو العربي منذ بداياته الأولى لأسباب تعليمية كما هو واضح، إذ نجد لها ظلالاً فيما ورد عن النحاة الأوائل أمثال (عبد الله ابن اسحاق الحضرمي ت ١١٧هـ)، و(عيسى بن عمرو الثقفي ت ٢٤٩هـ)، لكن الباحثون المحدثون يشيرون إلى أنَّ (الخليل ابن أحمد الفراهيدي ت١٧٥هـ) هو أول من توسع في تطبيقها؛ لتظهر واضحة في الأساس الذي بني

عليه كتاب (سيبويه ت ١٨٠هـ)، ثم أصبحت فيما بعد المبدأ الأساس الذي سارت على نهجه كل كتب النحو ومؤلفاته [١٥]. وبما أنَّ اللغة العربية لغة معربة بمعنى أنَّها تمتلك علامات إعرابية، كان من الطبيعي أن تكون ظاهرة اختلاف الحركات على نهاية الكلم لاختلاف مواقعها من أبرز ما شغل الدارسين اللغويين القدماء والنحاة الأوائل، بل هي السبب الأول والمباشر لنشأة النحو العربي، الذي وجد أساسًا بسبب تفشي اللحن نتيجة لاستعراب الأعاجم وتداخلهم مع العرب، وأخطاء الإعراب هي من أول ما وقع على اللغة العربية وأكثره شيوعًا، وان ارفق ذلك أخطاء ترتبط بعناصر التركيب وقوانين الترتيب والصياغة ... إلخ. ومن طرائف هذه المرحلة من تاريخ اللغة العربية ما يذكر من خصومات حدثت مع النحاة الأوائل، ومنها ما حدث بين النحوي عبد الله ابن أبي إسحاق الحضرمي والشاعر الفرزدق ت ١١٠هـ، عندما أنكر الأول على الفرزدق قوله:

وعضَّ زمانٌ يا ابنَ مروانَ لم يدَع منَ المال إلا مسحتًا أو مجلفُ

برفع (مجلفُ)؛ لأنها معطوفة على قوله (مسحتًا) المنصوب، وهي مثال لخصومات كثيرة وجدالٍ طويل احتدمَ قديماً بين الشعراء والنحويين [١٦]. ونظرية العامل – كما يصطلح عليها اليوم- ليست في حقيقتها " أكثر من وسيلة تعليمية مبسطة في بداية نشأة النحو العربي قبل أن يدخلها ما يدخلها من تعليل في العصور اللاحقة، وقبل أن يحاول النحاة فيما بعد تعليلَ كل شيء في اللغة حتى تلك الجوانب التي لا يبدو أنَّ هناك علة واضحة لها مثل العدد والتذكير والتأنيث والمطابقة ... إلخ، وهي مسائل تختلف باختلاف اللغات، والعلل التي ذكرت فيها لا تقوم على دليل سليم، وانَّما هي ضرب من التخمين " [١٧]. فمبدأ العامل الذي هو في جوهره وسيلة مختزلة تبسط الأمر للمتعلم قدم تفسيرًا مجازيًا تقريبيًا أو تشبيهيًا – إن صح التعبير- لاختلاف علامات الإعراب، التي تقترن بألفاظٍ معينةٍ تنتظم في تراكيب خاصة، وعندما اعتمده النحاة وسيلة تقتضيها متطلبات التعلم ولا سيّما لغير العرب، لم يصطلحوا عليه بمسمى (النظرية) التي هي بحقيقتها من صنيع الباحثين المحدثين المتأثرين بمناهج البحث اللغوي الحديث ووسائله المنهجية. ويمكن القول إنَّ هذا المصطلح (نظرية العامل) هو مصطلح مبالغ به مقارنة بما يقدمه من أفكار تقرب طرق الاستعمال اللغوي للمتعلمين الذين كان أغلبهم في ذلك الوقت من غير العرب الذين يربكهم كثرة الشرح والاستطراد والتفسير. ولا يقترح هذا المبدأ النحوي فرضيّة ما ولا يحاول أن يوجد تفسيرًا مقترحًا لمعضلةٍ لغوية أو مشكلة اختلف عليها من حيث المبدأ على نحو يستدعي الاختبار والبحث والتجريب على نحوٍ مما نجده في النظريات اللغوية الحديثة. لذلك من الضرورة بمكان اختيار المناسب من المصطلحات التي تنسجم مع الأفكار والمبادئ التي تعبر عنها، وكثير من أسباب الخلاف كما هو معروف كان منشأه عند التدقيق وامعان النظر الاصطلاح المرتبك أو غير الدقيق، سواء في ذلك ما يتعلق بالدراسات القديمة أو الحديثة.

ثالثاً: نشأة نظرية العامل

تشير كتب الطبقات إلى أنّ أول من أصل لمبدأ العمل النحوي هو أبو الأسود ظالم بن عمرو الدؤلي، ونصر بن عاصم، وعبد الرحمن بن هرمز، فوضعوا للنحو أبوابًا، وأصّلوا له أصولًا فذكروا عوامل الرفع،والنصب،والخفض، والجزم، ووصفوا باب الفاعل والمفعول والتعجب والمضاف،...وهذا ما يشير له الزبيدي في طبقاته.[١٨]لكننا إذا عدنا إلى كتاب سيبويه الذي يعد الأساس التصنيفي النحوي الأول بناء على ما وَصَلَ إلينا من مؤلفات، لن نجد سيبويه يذكر تعريفًا محددًا لما يمكن أن يعنيه (العامل)، ولكن يفهم

معناه من خلال الشرح والأمثلة التي تفرقت عبر صفحات الكتاب، ومنها (باب مجاري أواخر الكلم من العربية) الذي يقول فيه:" إنّما ذكرت لك ثمانية مجار لأفرق بين ما يدخله ضرب من هذه الأربعة لما يحدث فيه العامل_ وليس شُيِّء منها إلا وهو يزول عنه_ وبين ما يبنى عليه الحرف بناءً لا يزول عنه لغير شيء أحدث ذلك فيه من العوامل، التي لكل عامل منها ضرب من اللفظ في الحرف، وذلك الحرف حرف الإعراب" [١٩].

وفي الكتاب أيضاً نلمح تمييزًا بين عوامل لفظية وأخرى معنوية على نحو واضح، يقول سيبويه:" ... فأمَّا الذي يبنى عليه شيء هو هو فإنَّ المبني عليه يرتفع به كما ارتفع هو بالابتداء، وذلك قولك: عبد الله منطلقٌ، ارتفع عبد الله لأنَّه ذكر ليبنى عليه المنطلق، وارتفع المنطلق لأنَّ المبني على المبتدأ بمنزلته "[٢٠]. فمذهب سيبويه أنَّ عامل رفع المبتدأ هو (الابتداء) المعنوي، أمَّا الخبر فمرفوع بعامل لفظي هو المبتدأ. وهذا هو مذهب كثير من البصريين وان ذهب بعضهم مذهبًا آخر ليختلفوا في كون الخبر مرفوعًا بالابتداء وحده، أو بالابتداء والمبتدأ معاً، وهو ما يذكره (أبو البركات الأنباري ت ٥٧٧هـ) في كتابه الإنصاف، مشيرًا أيضًا إلى رأي الكوفيين في كونهما يترافعان، أي: يرفع أحدهما الآخر، وجوهر هذا الاختلاف كما هو واضح (العامل)، وهل يكون لفظياً أم معنوياً [٢١]. وفضلًا عن العامل اللفظي والمعنوي نجد في الكتاب أيضًا حديثًا عن العوامل المذكورة والعوامل المحذوفة، كما في حديثه عن كثرة حذف الفعل وبقاء عمله، وعن العامل في باب التنازع ... إلخ، مما أصبح أساسًا بنى عليه النحويون من بعده وساروا على نهجه [٢٢]. وبالرغم من هذا الحديث عن العوامل وأنواعها وكيفية عملها ومواضع هذا العمل وشروطه مما تفرق في كتب النحو ومؤلفاته لا يختلف النحويون حول حقيقة هذا العامل الذي هو المتكلم على نحو مما تقدم من كلام ابن جني والشريف الرضي، وهو مما يمكن أن يعد من بديهيات الإدراك ومسلمات الأمور، فكأنَّهم بعبارة أخرى يختصرون الإشارة إلى سليقة المتكلم والقوانين اللغوية الاجتماعية بفكرة العامل النحوي التي تلائم المبتدئ وتختصر الشرح والعبارة على خبير اللغة البصير بتعبيراتها وفنونها [٢٣].

هذا هو الفهم الشائع عند القدماء وهذه هي حقيقة الحديث عن العامل والمعمول التي ارتبط بها الدرس النحوي العربي التقليدي، وربما كان هناك من المحدثين من يعتقد بخلاف ذلك كما هو الحال مع الدكتور خليل عمايرة الذي يرى أنَّ ابن جني يرفض فكرة العامل التي جاءت في كتاب سيبويه، وأنَّه خلافًا لغيره ينسبه للمتكلم [٢٤]. فالنحويون كلُّهم يدركون أنَّ الألفاظ بلا إرادة ولا يخفى ذلك عليهم أو على غيرهم. ولو دققنا في كتاب سيبويه لوجدنا ما لا يتوافق مع رأي الدكتور عمايرة، كما هو الحال في حديث سيبويه عن باب الاشتغال الذي سَمّاه: (باب الفاعلين والمفعولين اللذين كل واحد منهما يفعلُ بفاعله مثل الذي يفعل به وما كان نحو ذلك)، إذ يقول سيبويه في تعليقه على بيت امرئ القيس:

فَلَو أنَّ ما أسعَى لأدنى مَعيشةٍ كَفاني ولم أطلبْ قليلٌ منَ المال[٢٥]

مشيرًا إلى معنى المتكلم وقصده: " فإنَّما رفع لأنَّه لم يجعل القليل مطلوبًا، وانما كان المطلوب عنده الملك، وجعل القليل كافيًا، ولو لم يُرد ذلك ونصب فسدَ المعنى " [٢٦]. ومن المحدثين من حمل بعض عبارات القدماء تفسيرًا يبتعد عن حدود اللفظ ودلالات العبارة بلا مسوغ أو سبب حقيقي كما هو الحال مع الدكتور أحمد عبد الستار الجواري الذي يرى أنَّ " مذهب ابن جني هو مذهب المعتزلة الذين يقولون بخلق الأفعال، وأنَّ الإنسان هو الذي يوجدها، وأنَّ له إرادة واختيارًا فيما يصدرُ عنه من الأفعال، بخلاف الذين يذهبون إلى أنَّ الأشياء تتفاعل، ويؤثر بعضها في بعض"[٢٧]. فمثل هذه الاستنتاجات تفتقد المبررات، وتخلط

بلا سببٍ واضح الجوانب العقائدية بالآراء اللغوية بالرغم من التباين الظاهر والاختلاف الكبير بينهما، وتتعدى حدود مسألة لغوية بسيطة إلى قضايا جدلية كلامية معقدة، وكل ذلك لا يتلاءم مع حدود السياق اللغوي التعليمي الذي وردت فيه. ومن هذه الآراء أيضًا رأي الدكتور محمد خير الحلواني الذي يرى أنَّ أول ما يلفت الانتباه في هذه النظرية هو أنَّ النحاة حين ينظرون إلى العامل نظرة مجردة يعتدلون ويخلدون إلى رأي سليم معقول، ولكنهم حين يرتدون إلى التطبيق ينسون ما قالوه ويقعون في كثير من التكلف والتمحل، مثال ذلك نص ابن جني في العامل [٢٨]، وهو يشير كما هو واضح إلى نص ابن جني السابق الذي يخص علاقة العمل بالمتكلم، لكنه أيضًا يأخذ المسألة إلى مدى أوسع من إطارها التعليمي الذي وردت فيه. ففي كل العالم اليوم يوجد درسان لغويان: درس تقليدي تعليمي، وآخر علمي استكشافي، ووظيفة الأول تحديد الصواب وتجنب الخطأ وتوضيح ذلك للمتعلمين بأيسر السبل الممكنة كما هو الحال مع النحو العربي في أول نشأته، لكن بالرغم من هذه البداية ذات الطابع التعليمي الواضح لم تتوقف الأمور عند هذا الحد لاحقًا، وتطور الدرس اللغوي العربي على نحو علمي لا يقبل الشك، مستهديًا بشغف الاكتشاف ومأخوذًا بسحر اللغة وتعدد معارفها وفنونها وأساليبها، وعندما نتحدث عن درس لغوي ما قديمًا أو حديثًا، عربيًا كان أو غير عربي، علينا أن نفرق بين هذين الجانبين ونميز بينهما، فالحديث عن الجوانب التعليمية لا يمكن مقارنته أبدًا بالجوانب العلمية الاكتشافية، ولا يمكن بأي شكل المساواة بينهما، ويجب أن تؤخذ طبيعة الموضوع والأهداف بعين الاعتبار، فالحديث الموجه للمبتدئين والمتعلمين غير ما يقصد به خبراء اللغة والمعنيين ببحث قضاياها وتفاصيلها، وبقدر ما كانت الجوانب التعليمية في تراثنا العربي موفقة، كانت الجوانب الاستكشافية مذهلة أيضًا، يدلل على ذلك أمهات كتب اللغة في التراث مثل: الصاحبي لابن فارس(ت٣٩٥ هـ)، والخصائص لابن جني، ومغني اللبيب لابن هشام، والمزهر للسيوطي(٩١١هـ)... إلخ ،وغيرها كثير.

رابعاً: انتقاد مبدأ العامل النحوي قديمًا

لقد كان مبدأ العامل النحوي هو القانون التعليمي الراسخ في الدرس القديم، الذي سار على نهجه جلُّ القدماء، مع ذلك لم يخلُ الأمر من انتقادات وجهت له قديمًا، أشهرها ما عرف عن (ابن مضاء القرطبي ت ٥٩٢هـ) ، و(أبي حيان الأندلسي ت ٧٤٥هـ). وقد عرف عن ابن مضاء مذهبه الظاهري الذي كان سائدًا أيام دولة الموحدين في الأندلس على نحو متطرف ألغيت معه كل المذاهب الفقهية الأخرى، وهو ما رأى فيه عدد من الدارسين المحدثين سببًا لخروجه عن مبادئ النحو السائدة من قبله؛ فهو متأثر إلى حدٍ كبير بآراء (ابن حزم الأندلسي ت ٤٥٦هـ) الذي كان يعبر عن ظاهريته صراحة بقوله:

وَما أَنا إلا ظاهِريٌ و إنَني عَلَى ما بَدا حتى يقومَ دليلُ

ومن آرائه التي تأثر بها دون شك ابن مضاء أنَّ " حمل الكلام على ظاهره الذي وضع له في اللغة فرضٌ لا يجوز تعديه إلا بنص أو إجماع؛ لأنَّ من فعل ذلك فقد أفسدَ الحقائق كلها والشرائع كلها والمعقول كله"[٢٩] وتقتضي طبيعة المذهب الظاهري أن تولى " اللغة ومدلولات الألفاظ المقام الأول من العناية، لأنَّ بناء المذهب كان على هذه الدلالات فحسب " [٣٠]، مع ضرورة أن يؤخذ بنظر الاعتبار أنَّ كلمة الظاهر لا تعني السطحية دون التعمق والاجتهاد، بل تعني أنَّ الاجتهاد يجب أن لا يتجاوز ألفاظ النص إلى الرأي والظن، فلا يعترف هذا المذهب بالقياس ولا التأويل ولا التعليل [٣١] يكفي من وجهة نظره تأمل ملحقات الكتب مثل:

الواضح لـ (الزبيدي ت٣٧٩ هـ)، أو الموجز في النحو لـ (ابن السراج ت ٣١٦هـ)، وأنَّ التأويل والحمل على المجاز غير ممكن بلا دليل أو برهان ينقل اللفظ عن مقتضى ظاهر معناه اللغوي [٣٢] وكل ما سبق هو الأساس الذي بنى عليه ابن مضاء نقده للنحويين في كتابه: (الرَّد على النحاة)، وقد ورد في مقدمته أنَّ قصده من تأليف هذا الكتاب هو : " أن أحذف من النحو ما استغنى النحوي عنه، وأنبه على ما أجمعوا على الخطأ فيه: فمن ذلك ادعاؤهم أنَّ النصبَ والخفضَ والجزمَ لا يكون إلا بعاملٍ لفظي، وأنَّ الرفع منها يكون بعامل لفظي وبعامل معنوي ... " [٣٣]. رفض ابن مضاء القرطبي بناء النحو العربي على فكرة العامل وعدَّه بيَّن الفساد، وسبباً لما دخل عليه من تأويل لظاهر الصيغ العربية، ومن عللٍ وأقيسة وتمرينات احتمالية افتراضية، وعدَّ النحاة سُذجًا بنسبتهم العملَ للألفاظ التي ليس لها إرادة أو عقل وهو ما لا يعترفُ به من وجهة نظره عاقل ولا ينسجمُ مع منطق. واستدل ابن مضاء بقول ابن جني السابق عن عمل المتكلم على خطأ النحاة لكنه اعتبر هذا الرأي رأي المعتزلة، ورأى أنَّ مذهب أهل الحق هو نسبة هذه الأصوات إلى الله تعالى، فهي إنَّما تنسب إلى الإنسان كما تنسب إليه سائر أفعاله الاختياريّة؛ لذلك يجب إلغاء العوامل بكل أشكالها لأنَّ قول النحاة ليس حجة، كما دعا إلى إلغاء الحذف والتقدير، والى إسقاط العلل الثواني والثوالث، واسقاط التمرينات، وهي الموضوعات التي بني عليها كتابه [٣٤] ولا شك في أنَّ دعوة ابن مضاء لإلغاء العلل والتمرينات دعوة وجيهة، لكنَّ حججه في انتقاد مبدأ العامل لا تتجاوز حدود البديهيات، كما أنَّها تتغاضى عن السياق التعليمي للموضوع كما تقدم، مع ذلك استدعت آراء ابن مضاء ردود أفعال متباينة قديمًا وحديثًا، فمن اللغويين من وجد فيها ثورة على المبادئ اللغوية السائدة، وعدَّها من أولى محاولات تيسير النحو وتجديده [٣٥]، ومنهم من وجد نقده غير موفق ولا يستند إلى أسباب لغوية؛ بل أسباب دينية تتعلق بمذهبه الظاهري أفسدت عليه تفكيره في تعبيرٍ مجازيّ استعمله النحاة ليدلوا على أنَّ العوامل دلائل تعيننا على ضبط ما يأتي بعدها أو قبلها من معمولات[٣٦]، كما هو الحال مع الدكتور محمد حماسة الذي يرى : أنَّ دعوة ابن مضاء ليست قائمة على أساس لغوي، بل هي قائمة على أساس منطقي ديني ، فهو ينسب الرفع والنصب والجر والجزم إلى الله سبحانه وتعالى، ولعله وقع هنا فيما أراد أن يوقع فيه النحاة من حرج ديني؛ لأنَّه يرى في تقدير بعض العوامل افتراء وانتحال كلام لم يقلهُ سبحانه [٣٧] ومن أبرز آراء ابن مضاء التي خالف فيها من سبقه من النحويين الدعوة إلى إلغاء تقدير عامل محذوف للمنادى في نحو: (يا عبد الله) تقديره (أدعو)؛ لأنَّه يغير الكلام من الإنشاء إلى الخبر. وكذلك إلغاء تقدير(أن)محذوفة ناصبة للأفعال بعد المضارعة بعد الفاء والواو ...إلخ تؤول مع الفعل بمصدر، والغاء الضمائر المستترة المقدرة بعد الأفعال المضارعة مثل: أقومُ، نقومُ، تقومُ، فضلاً عن رفضه لباب التنازع والاشتغال [٣٨]. ومثل هذه الآراء تلقى استحسانًا عند كثير من المحدثين كما سيأتي، وان لم يخرجوا عن مبدأ العامل الأساس. إلا أنَّ ابن مضاء لا يسلم في دعواته من الوقوع في التناقض فهو " حين اعترف بالتعليق في المجرورات والتنازع فقد اعترف ضمنًا بالعامل ووقع في تناقض وارتداد عن الخط الذي رسمه في أول كتابه ...، ومما يؤكد اعترافه بالعامل وفشله في إلغائه من أبواب النحو أنّه يتبنى مذهب البصريين في هذا الباب، ويحتج لهم في إعمال الفعل الثاني " [٣٩] فهو يرى أنَّ " مذهب البصريين أظهر لأنَّه أسهل " [٤٠]. وقال كذلك في باب التنازع: " وأما كان وأخواتها فإنَّ (كان) منها تجري مجرى الأفعال المقتضية مفعولًا، تقول: كنت، وكان زيدٌ قائمًا، فقائمًا خبر كنتُ " [٤١]. وما ذكره ما هو في حقيقته إلا تطبيق لمقتضيات نظرية

العامل حتى لو اختلف التوجيه النحوي أو المصطلحات، وليس ذلك غريباً فأغلب التقديرات والتوجيهات تفرض نفسها من خلال مقتضيات التواصل، والمقارنة بين العبارات الكاملة غير المجتزأة، وكذلك مبادئ الإدراك والتفكير السليم الذي يخضع له الكلام في سياقات التواصل المختلفة، فتقدير فاعل لكل فعل على سبيل المثال ليس خطأ ولدته نظرية العامل، بل هو حقيقة منطقية مبنية على الاستنتاج العقلي السليم، فالمنطق هو جزء من اللغة، لكنَّه ليس كل اللغة، وانَّ بعض التقديرات النحوية تنسجم مع القدرات العقليّة والتفكير السليم، والسبب الذي يجعلنا نقدر فعلاً للفاعل، وخبراً للمبتدأ، هو السبب نفسه الذي يجعلنا نعد جملة (حملتُ الجبلَ) ونحوها خاطئة [٤٢] . واذا دققنا في بعض احتجاجات ابن مضاء على النحويين، ومنها على سبيل المثال ما يخص (التقدير) كما في قوله: " فإن قيل: إنَّ معاني هذه الألفاظ المحذوفة موجودة في نفس القائل، وانَّ الكلام بها يتم، وانَّما جزء من الكلام القائم بالنفس المدلول عليه بالألفاظ إلا أنَّها حذفت الألفاظ الدالة عليها إيجازًا، كما حذفت مما يجوز إظهاره إيجازًا لزم أن يكون الكلام ناقصًا، وأن لا يتم إلا بها، لأنها جزء منه، وزدنا في كلام القائلين ما لم يلفظوا به، ولا دلنا عليه دليل إلا ادعاء: أنَّ كل منصوب فلا بد له من ناصبٍ لفظي"[٤٣]، سنجد أنَّها لا تتعارض فقط مع مبادئ النحو العربي القديم، بل كذلك مع ما تقرره الدراسات اللغوية الحديثة التي تفصل بين مستويين هما اللغة والكلام، وهو الفصل الذي أصبح أساسًا لسانيًّا منذ أن أعلنه (سوسور) مفرقًا بين ما يعد ملكة ذهنية أو قانونًا اجتماعيًّا جماعيًّا، وما يعد سلوكًا فرديًا قد يحتمل الصواب والخطأ [٤٤]، ومن هنا يبدو موقف النحويين العرب أكثر انسجامًا مع الأسس الحديثة لعلم اللغة، فضلًا عن كونه أثرًا لسلوك اجتماعي ملموس لما نجده في أداء المتكلمين الذي لا يخلو من اختصارات وتصرف وتجوز وخروج عن مقتضى الشائع والمألوف في أحيانٍ كثيرة. ولهذا لم يجد كثير من اللسانيين بدًا من هذا التمييز ومن أبرزهم (تشومسكي) الذي استبدل مصطلحي القدرة والأداء بمصطلحي (سوسور) اللغة والكلام، إذ يرى أنَّ (الأداء) لا يمكن أن يكون انعكاسًا مباشرًا " للقابلية فهذا لا يتحقق إلا بشروطٍ مثاليّة، فلو قرأنا تسجيلاً لكلام طبيعي لوجدنا أنَّه يبتدأ ببدايات خاطئة عديدة فقد ينحرف عن القوانين أو قد تتغير طبيعة الجملة في منتصف الطريق " [٤٥]، لهذا كان يرى أنَّ غاية الوصف اللغوي يجب أن تكون القدرة اللغوية أو الكفاءة وليس الأداء. وللأسباب السابقة قد نجد من تستهويه آراء ابن مضاء من دعاة تيسير النحو وتجديده من المحدثين، لكننا سنجد أيضًا من ينتقد تجاوزه الإطار التعليمي للمسألة بسبب تأثيرات المذهب الظاهري في آرائه، التي جعلته يجانب الصواب في فهم مسألة العامل على نحوٍ غير دقيق؛ لأنَّه أصرَّ على فهم العامل في إطار تصور المتكلمين، لا كما قدَّمه النحويون في إطار دراسة تركيب الجملة [٤٦] .

إلا أنَّ ذلك لا يلغي إفراط النحاة المتأخرين بالعلل على نحو جعلهم يستغلون فكرة العامل في تفسير كل شيء انطلاقًا من هذا المبدأ، وهنا كان ابن مضاء موفقًا في نقده عندما ذهب إلى ضرورة إلغائها من النحو، كما في قوله: " ومما يجب أن يسقط من النحو: العلل الثواني والثوالث، وذلك مثل سؤال السائل عن زيدٍ من قولنا: (قام زيد) لمَ رُفِع؟ فيقال: لأنَّه فاعل، وكل فاعل مرفوع. فيقول: ولمَ رُفِع الفاعل؟ فالصواب أن يُقال له: كذا نطقَ به العرب ... " [٤٧] . ولا شك في أنَّ ما يسمى بالعلل الأُوَل علل تعليميّة تتفق مع اعتبار اللغة ظاهرة اجتماعيّة يجبُ وصفُها بناءً على هذا الأساس، فالعرف اللغوي والاجتماعي هو أساس كل وصف لغوي، على عكس العلل التي تسمى بالعلل الثواني والثوالث التي لا يمكن ربطها بمجتمع ولا تقييدها بعرف، فالأوفق أن

نتساءل عن كيف يتكلم الإنسان؟ لا عن لماذا يتكلم؟ لهذا يمكن الاستغناء عنها على عكس العلل الأولى التي تبصرنا وتعرفنا بكيفية نطق كلام العرب [٤٨]. مع ذلك يمكن القول إنَّ اعتراف ابن مضاء بما يسميه العلل الأول يعني اعترافًا ضمنيًا بالأساس التعليمي الذي بنيت عليه (نظرية العامل)، وأنَّه لم يتمكن من إلغائه جملةً وتفصيلًا، كما أنَّ عدم دعوته إلى إلغاء القياس والعلل جميعًا على نحوٍ مما هو متوقع من أصحاب المذهب الظاهري الذين أعلنوا ذلك صراحةً فيما يتعلق بالفقه يدل على أنَّه لم يكن متمسكًا بأصوله الظاهرية فيما يتعلق باللغة [٤٩] أمّا ما يخص التقدير والحذف والإضمار فهي مما يصعب تجاوزه وانكاره لأنَّه من طبيعة اللغات التي تكثر فيها الانزياحات عن الصورة المثاليّة التي قلَّ ما يلجأ لها المتكلمون خارج السياق الرسمي، وهذه المسألة من طبيعة اللغات وليست خاصة باللغة العربية دون غيرها. أمَّا فيما يخص (أبي حيان الأندلسي النحوي) وهو أبرز من انتقد النحويين قديمًا بعد (ابن مضاء)، فقد كان هو الآخر ظاهريّ المذهب، وان انتقل بآخر حياته إلى المذهب الشافعي، وقد بقيت آثار المذهب الظاهري عالقة بنفسه حتى روي عنه أنَّه كان يقول: "مُحالٌ أن يرجع عن مذهب الظاهر من علق بذهنه " [٥٠]، وتبدو آثار هذا التأثر من خلال آرائه اللغوية المعروفة في كتبه ومؤلفاته. ومن وجهة نظر أبي حيان أنَّ النحويين قد أفسدوا النحو، وجعلوه علمًا يبعثُ السأم في النفس بكثرة ما وضعوا من تعليلات، فهم " مولعون بكثرة التعليل، ولو كانوا يضعون مكان التعاليل أحكامًا نحوية مسندة للسماع الصحيح لكان أجدى وأنفع" [٥١]، ويقول أبو حيان: " وعلم العربية إنَّما هو من باب الوضعيات العربية، ففي الحقيقة لا يحتاج فيه إلى تعليل،كما لا يحتاج في علم اللغة إلى تعليل، فلا يُقال لمَ جاء هذا التركيب في قولك: زيدٌ قائمٌ، هكذا، كما لا يُقالُ: لمَ يُقالُ للعين الطرف، ولليل الليل ... هذا كله الا من الوضعيات، والوضعيات لا تعلل " [٥٢].

وما يقرره أبو حيان هنا هو مبدأ وصفي، ينسجمُ كل الانسجام مع ما أقرته الدراسات اللغوية الحديثة، ولم يكن النحويون ليعترضوا عليه أو يتجاوزوه إلى غيره قبل أن تجد العلل والمغالاة فيها طريقها إلى النحو العربي، ويمكن أن نلمسَ ذلك بوضوح في كتب النحو الأولى بدءًا من سيبويه، واذا تأملنا تقديرات سيبويه ومنها ما يتعلق بالحذف وتقدير العوامل والمعمولات لن نجدها بعيدة عن مقتضى الوصف الظاهر، ولا غير منسجمة مع سياقها الاجتماعي. من ذلك على سبيل المثال قوله في (باب ما يضمر فيه الفعل المستعمل إظهاره في غير الأمر والنهي): " وذلك قولك إذا أريتَ رجلًا متوجهًا وجهةَ الحاج، قاصدا في هيئة الحاج ، فقلت: مكةَ ورب الكعبة. حيث زكِنت أنَّه يريدُ مكةَ، كأنَّكَ قلتَ: يريدُ مكةَ والله " [٥٣]. وقوله في موضع آخر: " ومنه أن ترى الرجل، أو تخبر عنه أنَّه قد أتى أمراً قد فعله فتقول: أكل هذا بُخلاً، أي أتفعلُ كُل هذا بُخلاً، و ان شئتَ رفعته فلم تحمله على الفعل، ولكنك تجعله مبتدأً " [٥٤] ، وهذا التقدير الذي يتردد بين الفعل والاسم ينطقُ به السياق، وكلاهما محتمل بناء على مراقبة السياقات الاجتماعية المختلفة، وليس له علاقة بالعلل المفرطة التي تفرض لأسبابٍ غير لغوية. وربما لهذا السبب لم نجد أبا حيان ينتقد مبدأ العامل والمعمولات والتقديرات المرتبطة بها، ويركز نقده على العلل والمبالغة فيها بدون أن يكون لذلك دواعٍ حقيقية. وقد امتدح أبو حيان ابن مضاء لنقده الإفراط في التعليل الذي دخل على النحو العربي بقوله: " لم أرَ أحداً من المتقدمين نبَّه على اطراح هذه التعاليل إلا قاضي الجماعة الأمام أبا جعفر أحمد بن مضاء صاحب الكتاب المشرق في النحو؛ فإنَّه طعن على المعللين بالعلل السخيفة، وزوى عليهم ما شحنوا به كتبهم " [٥٥].

وانتقاد أبي حيان الإفراط بالعلل دون التطرق إلى العامل والمعمولات وما يرتبط بها دليل على تميزه بين فكرة العامل كمبدأ تعليمي والعلل التي لا تعود بفائدة للمتعلم أو من يروم اتقان الكلام الفصيح. ويمكن أن نلمس في كلامه وآرائه ما يدل على أنَّه ليس لديه موقف معارض لهذا المبدأ، كما في قوله: " ويسمى أيضاً باب الإعمال اقتضى عاملين، أو ثلاثة من الفعل، أو شبهه، مقتضى لم يمنع مانعٌ لفظي من العمل فيه " ... [٥٦].

أو قوله عن التعجب: " لا يفصل بين أفعَلَ ومعموله، ولا بين أفعِل ومعموله بشيء لا يتعلقُ بهما " [٥٧].

وما ينتقده أبو حيان حقيقةً هو تجاوز الوصف اللغوي المبني على مراعاة الوضع واللجوء إلى علل افتراضية لا علاقة لها باستعمال المتكلمين، وهذا يختلفُ اختلافًا بينًا عن موقف ابن مضاء الذي رفض العامل والحذف والتقدير جملة معللًا ذلك بأسباب دينية كما تقدم، وقد عقد أبو حيان مقارنة فريدة بهذا الشأن بين اللغة العربية وغيرها من اللغات، ناظرًا إلى المسألة من جانبٍ يراعي طبيعة اللغة الإنسانية على نحو عام بعيدًا عن خصوصيات اللغة المفردة، يقول أبو حيان: " ولقد اطلعتُ على جملة من الألسن كلسان الترك ولسان الفرس ولسان الحبش وغيرهم، وصَنفتُ فيها كتبًا في لغتها ونحوها وتصريفها، واستفدتُ منها غرائب، وعلمت باستقرائها أنَّ الأحكام التي اشتملت عليها لا تحتاج إلى تعليل أصلًا " [٥٨] .فمن وجهة نظر أبي حيان لا يمكن السؤال عن سبب لأنّ كلام العرب على صورة معينة دون غيرها، والصحيح أن يكتفى بوصفه كما هو، ومصطلح الوضع عنده ليس إلا الاستعمال اللغوي بالمصطلح الحديث ،فلا يقال لم كانت الضمة للرفع، أو لم كانت تاء المتكلم مضمومة، أو لم جمعت كلمة معينة على صيغة ما دون غيرها، ولا يمكن السؤال أيهما هو الأصل المبتدأ أو الفاعل؛ لأنَّ هذا كله من باب تعليل الوضعيات والوضعيات لا تعلل، والسؤال عنها لا يحصل طائلاً – على حد قوله – وما يذكر من هذه العلل ليس إلا خيالات وسواسيّة وضياع وقت من غير حاصل؛ لهذا يرى بعض المحدثين أنَّ موقف أبي حيان كان موقفاً وسطاً بين موقف ابن مضاء القرطبي وجمهور النحويين [٥٩]. ولا شك في أنَّ هذا الموقف يدل على الموضوعية والنهج العلمي الذي يراعي البراهين والأدلة، ويأخذ بعين الاعتبار طبيعة اللغة الإنسانية ومقتضيات البحث العلمي السليم، التي تعترف فقط بما دلَّ عليه دليل ملموس، وليس مجرد افتراضات أو تكهنات تفتقر إلى مبررات علمية صريحة لا تقبل الشك . ويمكن القول إنَّ أبا حيان الأندلسي يختلف عن ابن مضاء في كونه لم يخرج عن موضوع اللغة في آرائه ومناقشاته، ولم يستند في رأيه أو فرضياته إلى أسباب دينية أو مذهبية من خارج اللغة نفسها على نحو مما فعله ابن مضاء القرطبي، ولهذا السبب تبدو آراؤه منسجمة مع ما أقرته الدراسات الحديثة ومناهجها، ولا سيّما عندما يتعلق الأمر بالاعتبارات الوصفية للغة. وبابن مضاء وأبي حيان الأندلسي يمكن أن تختزل الاعتراضات كلها التي أثيرت قديمًا على النحويين المشرقيين بعد استشراء العلل والإفراط بالتعليل، الذي عدَّ نقطة سلبية سجلت على الدرس النحوي العربي التقليدي.

وكانت آراءهم ذات أثر على الباحثين من علماء العربية في العصر الحديث الذين ثاروا على نظرية العامل، منهم د.ابراهيم مصطفى، ود.مهدي المخزومي، ود.تمام حسان، وغيرهم.

الخاتمة :

يعد مبدأ العامل والمعمول أكثر المبادئ رسوخًا في النحو العربي، ولا سيَّما أنّه رافق النحو العربي منذ مراحل نشأته الأولى، وقد سار على هذا المبدأ جل النحويين العرب القدماء، ومنذ كتاب سيبويه لم يخرج النحويون القدماء عن هذا المبدأ في السائد والغالب وذلك بسبب الطابع التعليمي الذي هيمن على النحو العربي. مع ذلك كان هناك من له موقف معارض لهذا المبدأ قديمًا، بعض هذه المواقف اتسم بالرفض المطلق على نحو مما نجده عند ابن مضاء الذي استند في رأيه على أسباب دينية أكثر منها لغوية، وبعض هذه المواقف كان أكثر اعتدالًا مثل موقف أبي حيان الأندلسي الذي لم يعارض مبدأ العمل النحوي لكنه انتقد الإفراط بالتعليل والعلل ولا سيّما ما يسمى بالعلل الثواني والثوالث، وقد كان موقفه أكثر قربًا للغة من ابن مضاء لأنَّه لم يناقش المسألة خارج إطار اللغة، ويعد رأيُ ابن مضاء وأبو حيان أبرز ما استندت إليه دعوات المحدثين للتجديد والتيسير ولا سيما من تأثر منهم بالدراسات اللغوية الحديثة ومناهجها، بصرف النظر عن كيفية تأثرهم بهذه المناهج وموقفهم منها .

وبكل الأحوال ليس مبدأ العمل النحوي اكثر من وسيلة تعليمية، لجأ لها النحاة الأوائل لتسهيل تعلم الكلام العربي الفصيح وضبط الاستعمال اللغوي وان قيل غير ذلك قديماً أو حديثاً، وما وجه من نقد لهذا المبدأ بغض النظر عن هذا المبدأ التعليمي البسيط الذي ما زالت تقتضيه الدواعي التعليمية والمقتضيات التربوية، وهو ما يبدو واضحًا اليوم في مستويات تعلم اللغة العربية المختلفة الأولية أو الجامعية.

الهوامش

١) ينظر: مقاييس اللغة ١٤٥/٤، وينظر تهذيب اللغة ٤٢١/٢.

٢) ينظر: العوامل المائة النحوية في أصول علم العربية ٧٣.

٣) سورة الصافات ٩٦/٣٧.

٤) الفروق اللغوية ٣٧٧ .

٥) كتاب الحدود في النحو وكتاب منازل الحروف ٤٩.

٦) الخصائص ٣٥/١.

٧) شرح الرضي على الكافية (المتن) ٥٥/١.

٨) ينظر: شرح الرضي على الكافية ٥٦/١، وينظر شرح المقدمة الكافية في علم الاعراب ٢٤٢/١.

٩) معجم التعريفات ١٢٢.

١٠) النحو الوافي ٤٤١/١.

١١) شرح الرضي على الكافية ٤٨/١، وينظر ضوابط الفكر النحوي ٩/٢، والنحو والنحاة بين الأزهر والجامعة ٨٠، وينظر ايضًا نظرية العامل ودارسة التركيب في النحو العربي ٦١.

١٢) الخصائص ١٠٩/١_١١٠.

١٣) ينظر: دلائل الإعجاز ٥٥.

١٤)ينظر: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ١٨٥/٢.

١٥) ينظر: نظرية العامل ودارسة التركيب في النحو العربي ٦١

١٦) ينظر: الشعر والشعراء ٤٠، والحلقة المفقودة في تاريخ النحو العربي ١٠٩، وينظر أيضًا نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة ٧٣، وفكرة العامل وأثرها في بناء المصطلحات النحوية عند سيبويه ٥٥٨_٥٥٩.

١٧) الجملة العربية في ضوء الدارسات اللسانية ٢٤٥.

١٨) طبقات النحويّين واللغويّين ٢١و٢٦و٢٧,

١٩)الكتاب ١٣/١، وينظر نظرية العامل في النحو العربي عرضًا ونقدًا ٤٦.

٢٠) الكتاب ١٢٧/٢.

٢١) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ٤٠/١ المسألة(٥)، وينظر شرح ابن عقيل ٩٥/١.

٢٢) ينظر: الكتاب ٧٣/١.

٢٣) ينظر: نظرية العامل في النحو العربي دارسة تأصيلية وتركيبية ١٠٣.

٢٤) ينظر: العامل النحوي بين مؤيديه ومعارضيه ودوره في التحليل اللغوي ٦٧.

٢٥) ديوان امرئ القيس ,١٤٥

٢٦)الكتاب ٧٩/١.

٢٧) نحو التيسير ٤٠.

٢٨) ينظر: أصول النحو العربي ١٨٩، وينظر: الخصائص ١٠٩_١١٠

٢٩) الفصل في الملل والأهواء والنحل ٩/٣، وينظر:البدر الطالع ٢٩٠/٢، وسير أعلام النبلاء٢٠٦/١٨.

٣٠) نظرات في اللغة عند ابن حزم الأندلسي ٣١.

٣١) ينظر: أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث ٥١.

٣٢) ينظر: الإحكام في أصول الأحكام ٤٢/١، والبرهان في علوم القرآن ١٥٠/٢، وينظر ايضًا نظرات في اللغة عند ابن حزم الأندلسي ٣١، والبحث اللغوي عند العرب ١٥٩.

٣٣) الرد على النحاة ١٣.

٣٤) ينظر: الرد على النحاة ١٣_١٤.

٣٥) يقارن مثلًا الدكتور أحمد مكي الأنصاري بين ابن مضاء والفراء، ويرى أنه هو من سبق ابن مضاء في دعوته لإصلاح النحو، وأن التيسير من طبيعة الفراء في نحوه وخلقه. وهذه المقارنة غريبة لأن الفراء وسائر الكوفيين وكذألك البصريون لا ينكرون مبدأ العامل في النحو. ينظر: أبو زكريا الفراء ومذهبه في النحو واللغة ٤٢٣_٤٢٥.

٣٦) ينظر: تيسير النحو التعليمي قديمًا وحديثا ١٨، وأصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء ٤٦، وينظر أيضًا: الموازنة بين نظرية العامل ونظرية تضافر القرائن ٦٥١.

٣٧) ينظر: العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث ١٧٤، وينظر: من قضايا اللغة والنحو ١٠٥.

٣٨) ينظر: الرد على النحاة ١٦، ٢٦، ٣٠، ٣٩.

٣٩) أصول النحو العربي في ضوء مذهب ابن مضاء ١٦٠، وينظر: في حركة تجديد النحو وتيسيره في العصر الحديث ٣٧.

٤٠) الرد على النحاة ٣٧.

٤١) الرد على النحاة ٣٥_٣٦.

٤٢) ينظر: الجملة العربية في ضوء الدراسات اللسانية ٢٤٠.

٤٣) الرد على النحاة ١٧.

٤٤) ينظر: علم اللغة العام ٣٧.

٤٥) الجملة العربية في ضوء الدارسات اللسانية ١٥٣، وينظر جوانب من نظرية النحو ٢٨.

٤٦) ينظر: النحو العربي نقد وبناء ١٩٥_٢٠٠ ، ومقاربتان في نقد نظرية النحو العربي قراءة تحليلية في أطروحتي ابن الرشد وابن مضاء ٣٨٢.

٤٧) الرد على النحاة ٦٨.

٤٨) ينظر: أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث ١٤٧.

٤٩) ينظر: أصول النحو العربي في ضوء مذهب ابن مضاء ٣٩، والعامل النحوي بين مؤيديه ومعارضيه ودوره في التحليل اللغوي ٧١.

٥٠) بغية الوعاة١/٢٨، وينظر المدارس النحوية(ضيف)٣٢١.

٥١) منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك ٢٣٠، وينظر: أبو حيان النحوي ٣٩٥.

٥٢) منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك ٢٣٠.

٥٣) الكتاب ١/٢٥٧، وينظر: الجملة العربية في ضوء الدارسات اللسانية ٤٢٧.

٥٤) الكتاب ١/٢٥٨، وينظر الجملة العربية في ضوء الدارسات اللسانية ٤٢٧.

٥٥) منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك ٢٣١.

٥٦) ارتشاف الضرب من لسان العرب ١/٢١٣٩.

٥٧) ارتشاف الضرب من لسان العرب ١/٢٠٧٠.

٥٨) منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك ٢٣٠.

٥٩) ينظر: التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل ١/٣٢٨، وهمع الهوامع في شرح جمع الجوامع ١/١٩٤_١٩٥، وينظر: نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين ٢٠٩،وأبو حيان النحوي ٣٨٩.

المصادر

-القران الكريم.

-أبو حيان النحوي: د.خديجة الحديثي، مكتبة النهضة، العراق بغداد، ط١، ١٣٨٥هـ=١٩٦٦م.

-أبو زكريا الفراء ومذهبه في النحو واللغة: د. أحمد مكي الأنصاري، المجلس الاعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية، القاهرة_مصر ،١٣٨٤هـ=١٩٦٤م.

-الإحكام في أصول الأحكام: لأبي محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم (ت ٤٥٦هـ) ،دار الآفاق الجديدة، ط٢، ١٤٠٣هـ=١٩٨٣م.

-إرتشاف الضرب من لسان العرب: لأبي حيان النحوي الأندلسي، تحقيق د.رجب عثمان محمد، ود.رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة_مصر، ط١، ١٤١٨هـ=١٩٩٨م.

-أصول النحو العربي: د.محمد خير الحلواني، الناشر الأطلسي، ط٢، ١٩٨٣م.

-أصول النحو العربي في ضوء مذهب ابن مضاء القرطبي: د.بكرى عبد الكريم، دار الكتاب الحديث، الجزائر، ط١، ١٩٩٩م،

-أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث: د.محمد عيد، عالم الكتب، القاهرة_مصر، ط٤، ١٤١٠هـ=١٩٨٩م.

-الإنصاف في مسائل الخلاف: للشيخ الإمام كمال الدين أبي بركات الأنباري(ت٥٧٧هـ)، تحقيق د.جودة مبروك محمد مبروك، ود.رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة_مصر، ط١، ٢٠٠٢م.

-البحث اللغوي عند العرب: د.أحمد مختار عمر، عالم الكتب، القاهرة_مصر،ط٩، ٢٠١٠م.

-البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع: للقاضي العلامة شيخ الإسلام محمد بن علي الشوكاني(ت١٢٥٠هـ)، دار الكتاب الإسلامي،القاهرة_مصر، د.ت.

-البرهان في علوم القرآن: للإمام بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي(ت٧٩٤هـ)، تحقيق محمد أبو الفضل ابارهيم، مكتبة دار التراث، القاهرة_مصر، ط٣، ١٤٠٤هـ=١٩٨٤م.

-بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة: للحافظ جلال الدين عبد الرحمن السيوطي(ت٩١١هـ)، تحقيق محمد أبو الفضل ابراهيم، مطبعة عيسى البابي الحلبي ،ط١، ١٣٨٤هـ=١٩٦٤م.

-التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل: أبو حيان الأندلسي(ت٧٤٥هـ)، تحقيق حسن هنداوي، دار القلم، دمشق_سوريا ،ط١.

-التعريفات: للعلامة علي بن محمد السيد الشريف الجرجاني(ت٨١٦هـ)، تحقيق محمد صديق المنشاوي، دار الفضيلة، القاهرة_مصر، ط١، ١٣٩٢هـ=١٩٧٣م.

-تهذيب اللغة: لأبي منصور محمد بن أحمد الأزهري(ت٣٧٠هـ)، تحقيق عبد السلام هارون، ومحمد علي النجار،الدار المصرية للتأليف والترجمة، القاهرة_مصر ،١٣٨٤هـ=١٩٦٤م.

-تيسير النحو التعليمي قديمًا وحديثا مع منهج تجديده: د.شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة_مصر، ط٢، ١٩٩٣م.

-الجملة العربية في ضوء الدارسات اللسانية: د.ظافر كاظم، دار العين، القاهرة_مصر، ط١، ١٤٣٨هـ=٢٠١٧م.

-جوانب من نظرية النحو: نعوم تشومسكي، ترجمة مرتضى جواد باقر، مطبعة جامعة الموصل ،١٩٨٥م.

-الحدود في النحو وكتاب منازل الحروف: للحسن علي بن عيسى بن علي الرماني(ت٣٨٤هـ)، ط١،د.ت.

-الحلقة المفقودة في تاريخ النحو العربي: د.عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، بيروت_لبنان، ط٢، ١٤١٣هـ=١٩٩٣م.

-الخصائص: لأبي الفتح عثمان بن جني(ت٣٩٢هـ)، تحقيق محمد علي النجار، دار الكتب المصرية، ط٢، ١٣٧١هـ=١٩٥٢م.

-دلائل الإعجاز: عبد القاهر الجرجاني(٤٧١هـ)، قرأه وعلق عليه محمود محمد شاكر، مكتبة الخانجي،القاهرة_مصر.

-ديوان امرئ القيس: امرؤ القيس بن حجر بن حارث الكندي (ت ٨٦ ق.م)، دار صادر، بيروت، ط الاولى ،د.ت .

-الرد على النحاة: لأبي عباس أحمد بن عبد الرحمن بن محمد ابن مضاء اللخيمي القرطبي(ت٥٩٢هـ)، تحقيق محمد حسن اسماعيل، دار الكتب العلمية، بيروت_لبنان، ط١، ١٤٢٨هـ=٢٠٠٧م.

-سير أعلام النبلاء: للإمام شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي(ت٧٤٨هـ)، حققه وعلق عليه شعيب الارنؤوط،ومحمد نعيم العرقسوسي، مؤسسة الرسالة، بيروت_لبنان، ط١، ١٤٠٥هـ=١٩٨٤م.

-شرح ابن عقيل: بهاء الدين الهمداني(ت٧٦٩هـ)،تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، مكتبة الهداية ،بيروت_لبنان، ط١.

-شرح الرضي على كافية ابن الحاجب: رضي الدين الاستراباذي(ت٦٤٦هـ)، تحقيق د.إميل يعقوب، مؤسسة التاريخ العربي، بيروت_لبنان، ط١، ١٤٢٧هـ=٢٠٠٦م.

-شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب لابن الحاجب: دارسة وتحقيق جمال عبد العاطي مخيمر أحمد، مكتبة نازر مصطفى الباز، مكة المكرمة_الرياض، ط١، ١٤١٨هـ=١٩٩٧م.

-الشعر والشعراء: أبي محمد عبد الله بن مسلم ابن قتيبة، دار إحياء العلوم، بيروت_لبنان، ط٣، ١٤٠٧=١٩٨٧م.

-ضوابط الفكر النحوي: د.محمد عبد الفتاح الخطيب، تقديم عبده الراجحي، دار البصائر، القاهرة_مصر ،٢٠٠٦م.

_طبقات النحويين واللغويين: لأبي بكر محمد بن الحسن الزبيدي، تحقيق محمد أبو الفضل ابراهيم، دار المعارف، القاهرة_مصر، ط٢، ١٩٨٤م.

-العامل النحوي بين مؤيديه ومعارضيه ودوره في التحليل اللغوي: د.خليل أحمد عمايرة، تقديم د.سلمان العاني، المجلة العربية للعلوم الإنسانية، سوريا_دمشق، ط١، ١٩٨٢.

-العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث: د.محمد حماسة عبد اللطيف، الكويت ،١٩٨٤م.

-علم اللغة العام: فرديناند دي سوسور، ترجمة د.يوئيل يوسف عبد العزيز، مراجعة د.مالك يوسف المطلبي ،دار آفاق العربية، بغداد_العراق، ١٩٨٥م.

-العوامل المائة: عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الجرجاني الشافعي(٤٧١هـ)، انور بن أبي بكر الشيخي الداغستاني، دار المنهاج، بيروت_لبنان، ط١، ١٤٣٠هـ=٢٠٠٩م.

-الفروق اللغوية الحاوي لكتاب أبي هلال العسكري(٣٩٥هـ)(الفروق اللغوية) وجزء من كتاب السيد نور الدين الجزائري(فروق اللغات)، تحقيق مؤسسة النشر الاسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم المشرفة، ط٦، ١٤٣٣هـ.

-الفصل في الملل والأهواء والنحل: للإمام ابن حزم الظاهري الأندلسي(ت٤٥٦هـ)، تحقيق د.محمد ابراهيم نصر ،د.عبد الرحمن عميرة، دار الجيل، بيروت_لبنان، ط٢، ١٤١٦هـ=١٩٩٦م.

-فكرة العامل وأثرها في بناء المصطلحات النحوية عند سيبويه: د.علي سليمان محمد الجوابرة، مجلة الجامعة الإسلامية، العدد ١٨٣، ج ٨.

-في حركة تجديد النحو وتيسيره في العصر الحديث: د.نعمة رحيم العزاوي، مكتبة اللغة العربية والعين، بغداد_العراق، ط١، ١٤٣٢هـ=٢٠١١م.

-الكتاب: لسيبويه أبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت١٨٠هـ)، تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة_مصر، ط٣، ١٤٠٨هـ=١٩٨٨م.

-المدارس النحوية: د.شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة_مصر، ط٣، ١٩٧٦م.

-مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: ابن هشام الأنصاري(ت٧٦١هـ)، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، دار الطلائع، القاهرة_مصر ،٢٠٠٩م.

-مقاربتان في نقد نظرية النحو العربي قارءة تحليلية في أطروحتي ابن الرشد وابن مضاء: أحمد محمد أبو دلو، مجلة اتحاد الجامعات العربية للآداب، مج ١٤، إربد_الأردن ،٢٠١٧م.

-مقاييس اللغة: لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا(ت٣٩٥هـ)، تحقيق عبد السلام هارون، دار الفكر، دمشق_سوريا ،١٣٩٩هـ=١٩٧٩م.

-من قضايا اللغة والنحو: د.علي النجدي ناصف، مكتبة نهضة مصر ،١٩٥٧م.

-منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك: لأبي حيان النحوي الأندلسي(٧٤٥هـ)، تحقيق سيدني جلازر، دار أضواء السلف، نيوهيفن كونيتيكت_أمريكا ،١٩٤٧م.

-الموازنة بين نظرية العامل ونظرية تضافر القرائن في الدرس النحوي: د.بهاء الدين عبد الرحمن، جامعة الطائف ،الطائف_السعودية، ط١، د.ت.

-نحو التيسير: د.أحمد عبد الستار الجواري، المؤسسة العربية للدارسات والنشر، بيروت_لبنان ،٢٠٠٦م

-النحو العربي نقد وبناء: د.ابراهيم السامرائي، دار الصادق، بيروت، ١٩٦٨م.

-النحو الوافي: د.عباس حسن، دار المعارف ،مصر، ط٣، ١٩٧٥م.

-النحو والنحاة بين الأزهر والجامعة: د.محمد احمد عرفة، مطبعة السعادة، القاهرة_مصر ،١٩٣٧م.

-نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة: الشيخ محمد الطنطاوي، دار المعارف، القاهرة_مصر، ط٢، ١٩٩٥م.

-نظرات في اللغة عند ابن حزم الأندلسي: سعيد الأفغاني، دار الفكر، بيروت_لبنان، ط٢، ١٣٨٩هـ=١٩٦٩م.

-نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين: د.حسين خميس سعيد الملخ، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان_الاردن، ط١، ٢٠٠٠م.

-نظرية العامل في النحو العربي دارسة تأصيلية وتركيبية، مصطفى بن حمزة، تحقيق (اشراف)محمد بنشريفة، جامعة محمد الخامس، الرباط_المغرب ،١٤٢٥هـ=٢٠٠٤م.

-نظرية العامل في النحو عرضًا ونقدًا: د.وليد عاطف الانصاري، دار الكتاب الثقافي ،إربد_الأردن، ط٢، ١٤٣٥هـ=٢٠١٤م.

-نظرية العامل ودارسة التركيب في النحو العربي: فاطمة محمد أمين، تحقيق(اشراف)عبد الحميد مصطفى السيد ،الجامعة الهاشمية، الأردن ،٢٠٠٢م.

- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع : للأمام جلال الدين عبد الرحمن بن ابي بكر السيوطي (ت٩١١هـ) ، تحقيق أحمد شمس الدين ، دار الكتب العلمية ، بيروت_ لبنان، ط١، ١٤١٨ هـ=١٩٩٨م .